

دولة الإمارات العربية المتحدة
مركز زايد للتنسيق والمتابعة

المسيرة السياسية في الشرق الأوسط

الدكتور محمود عباس
(أبو مازن)

اهداءات ٢٠٠١
مركز زايد للتنسيق و المتابعة
ابوظبى

المسيرة السياسية

في الشرق الأوسط

يونيو 2001

المحتويات

تقديم

لم يكن المسار السياسي للقضية الفلسطينية في حقيقته سوى استمراراً لتلك الرحلة الشاقة والطويلة للمسار النضالي الكبير للأشقاء الفلسطينيين داخل وخارج الأراضي المحتلة لأن المنطلق في البداية أو النهاية كان يهدف دائماً لأجل التوصل الى تحقيق أهداف ومطالب مشروعة وثابتة لشعب أرغمته لعبة المؤامرة الدولية على الحياة إما تحت سلطة الإحتلال وأما مهجراً ولاجئاً في البلدان الأخرى .

هذه هي الصورة التي يمكن من خلالها تلخيص المسار السياسي في الشرق الأوسط ، وهي صورة وبكل تأكيد تحتفظ بجوانب أخرى وتفاصيل لم تقل بعد والمساهمون في صناعة أحداثها هم وحدهم من يملكون المفتاح السري في صياغتها وإضاءة مختلف جزئياتها .

من هذا المنطلق يأتي إصدار مركز زايد للتنسيق والمتابعة لكتاب الدكتور محمود عباس (أبومازن) أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، (المسيرة السياسية في الشرق الأوسط)، وهو إضافة الى موقعه السياسي وإسهاماته المباشرة رفقه جميع قيادات النضال الفلسطيني صاحب جولات فكرية مشهود له بجرأتها وصدقيتها وامتيازها في تقديم الحقيقة التاريخية صافية ومتألقة لإعتبارها حق المستقبل لدى لدى أجيال الحاضر ولإعتبارها شكل آخر من أشكال إدارة الصراع مع الكيان الإسرائيلي.

وكتاب (المسيرة السياسي في الشرق الأوسط) الذي يقدمه المركز للدكتور محمود عباس هو أولاً رصيد آخر يضاف إلى الرصيد النضالي لمعركة الحق الفلسطيني في تأكيد إقامة الدولة المستقلة واستعادة الأرض المغتصبة والعودة الى الوطن الأم.

وثانياً هو تسليط للضوء على مسيرة سياسية مجتهدة من أجل سلام دائم وعادل وشامل تنعم به جميع الأطراف المعنية به في منطقة الشرق الأوسط .

ومركز زايد للتنسيق والمتابعة يسعده أن يقدم هذا الكتاب إيماناً منه أن الدعم الحقيقي للحق الفلسطيني لكفاح الأشقاء في الأراضي المحتلة يحتاج الى كل جهد صادق والى كل نية طيبة خاصة إذا كان الجهد هو دعم للصوت الفلسطيني وتسجيل لتفاصيل رحلة البحث عن السلام في منطقة أصبحت بفعل التعنت الإسرائيلي هي أقرب الى الحرب منها الى السلام رغم النداءات الدولية المتعددة والمتكررة .

مركز زايد للتنسيق والمتابعة



تمهيد

بدأت مشاريع السلام والتسويات تطرح - بشكل جدي - في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، ومع أنها اشتملت على مراحل مختلفة كان لكل مرحلة منها صفاتها وسماتها المختلفة ، الا أن أساسها القانوني بقي ثابتاً لا يتغير متمثلاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، والقرار ٣٣٨ ، الذي تضمن بعض الإضافات الإجرائية للقرار الأول.

في جميع تلك المراحل لم يكن الرأي العام العربي جاهزاً أو مستعداً لقبول أي نوع من التسويات السياسية لأنه رأى في حينه - ولازال بعضه يرى حتى الآن - أن مثل هذه التسويات لا تؤدي الغرض ولا تحقق الأهداف ولا تلبي الحد الأدنى لمطالب الشعوب العربية وبخاصة الشعب الفلسطيني .

وإذا كانت الثورة الفلسطينية لا زالت في بداياتها عندما انفجرت حرب حزيران ١٩٦٧ ، بحيث لم تتمكن من لفت أنظار العالم بشكل واضح الى مأساة الشعب الفلسطيني ، الا أنها استمرت وخاضت نضالات طويلة وشاقة وقدمت التضحيات الجسام حتى استطاعت فرض إدخال الشعب الفلسطيني إلى خارطة العالم السياسي بعد أن عاش مجبراً خارجها لعقود طويلة .

ومن الجدير بالذكر أن إنكار وجود الشعب الفلسطيني على أرضه بدأ عندما زار ثيودور هرتزل أرض فلسطين وقرر في حينه التخلص من الفلسطينيين ليتاح له تطبيق مقولته الشهيرة إن فلسطين «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» . وقد تواتر هذا الموقف في وعد بلفور ومن ثم في صك الإنتداب الصادر من عصبة الأمم ثم تأكد بعد نكبة فلسطين التي حولت هذه القضية من قضية سياسية إلى قضية إنسانية .

لهذا كان لا بد للشعب الفلسطيني من خوض النضال بكافة أشكاله بهدف لفت أنظار العالم إلى قضيته العادلة ومأساته التي لم يسبق لها نظير .

وكانت نتيجة هذا النضال الذي قادته منظمة التحرير الفلسطينية ، التي أنشئت عام ١٩٦٤ ، وحركة فتح التي انطلقت ثورتها في ١٩٦٥/١/١ ، أن أجبرت العالم على أن يلتفت إلى الوضع في الشرق الأوسط ويتبين أسباب وأبعاد ودوافع هذه البؤرة المشتعلة والمتفجرة .

وبالرغم من الإعتراضات عليها وعدم قبولها فإن التسويات السياسية والمشاريع السلمية بقيت مطروحة ولم تتوقف على مدى ثلث قرن من الزمن خاصة بعد ما رافقها وما تبعها من تداعيات وأحداث عسكرية وحروب شاملة أو محدودة تلك الحروب التي فرضت على العالم القناعة بضرورة الجلوس إلى طاولة المفاوضات لوضع حد للتدهور الأمني ومعالجة أسس المشكلة وجذورها والوصول إلى حل لها .

إن استمرار المقاومة الفلسطينية في نضالها من جهة ، ووقوع أحداث أخرى بدءاً من حرب الإستنزاف ، وأحداث أيلول وحرب أكتوبر الشهيرة وانفجار الأوضاع في لبنان ودخول الجيش السوري إليها والإحتلال الإسرائيلي للجنوب عام ١٩٧٨ ، واجتياح بيروت عام ١٩٨٢ ، والحرب العراقية الإيرانية ، وانطلاقة الإنتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٨٧ ، وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ ، كل ذلك زاد المجتمع الدولي إصراراً على إنعاش عملية السلام وأضاف براهين أخرى إلى قناعات صناع القرار في العالم ليسيروا على هذا النهج ويصروا عليه حتى النهاية .

وهكذا نرى أن جميع هذه الأحداث تواكبت مع أشكال مختلفة من التحرك السياسي لدعم نظرية السلام الشامل وتأكيد ضرورة الإلتزام بالمرجعية الدولية للوصول بالعملية السلمية الى هدفها .

وقد بدأ هذا التحرك ببعثة غونار يارنغ في عام ١٩٦٩ ، إلى المنطقة مطالباً الأطراف المعنية بضرورة العمل الحثيث لتنفيذ القرار ٢٤٢ ، وعلى ضوء هذا التحرك

قدمت الإدارة الأمريكية مشروعها للحل ، ذلك المشروع الذي سمي فيما بعد بمشروع روجرز في ١٩٧٠/٥/٢٥ ، والذي لم يصادف أي نجاح يذكر ، الأمر الذي جعل عملية السلام برمتها تعود إلى أدراج الأمم المتحدة وتدخل في حالة من الجمود والشلل .

وجاءت حرب أكتوبر لتضيف قراراً جديداً إلى القرار ٢٤٢ ، وهو القرار ٣٣٨ ، الذي حمل معه آلية العمل السياسي بالتفاوض بين الأطراف المعنية تحت رعاية مناسبة هي رعاية أمريكا والإتحاد السوفيتي .

من جهتنا وقفنا في منتصف الطريق فلا نحن قبلنا الدعوة لمؤتمر جنيف لأننا لم ندع في الأصل ولم نرفض صراحة كلا القرارين ، وإنما اكتفينا بإشارة واضحة من المجلس الوطني تقول بأننا نريد أن نبني سلطتنا المستقلة على أي شبر من أرضنا يتحرر أو تنسحب إسرائيل عنه .

عقد مؤتمر جنيف يوم ١٩٧٣/١٢/٢٢ ، الذي دعت إليه الدولتان العظميان، وحضرته كل من مصر والأردن وامتنعت سورية عن ذلك ، وقد انتهى هذا المؤتمر إلى الفشل ، ودخلت العملية مرة أخرى في حالة الجمود ، وظهر إثر ذلك خلاف عنيف بين مصر وسورية شريكتي حرب أكتوبر ، ودخلنا في دورة من تبادل الإتهامات وقنابل التخوين ، وظهرت بشكل جلي محاور التحالف ومظاهر الإختلاف في الوطن العربي ، وعدنا إلى نقطة الصفر بانهيار العمل العربي المشترك.

في هذه الأثناء برزت على السطح مساع منفردة من قبل الإدارة الأمريكية قادها هنري كيسنجر الذي سار بعملية السلام بشكل أحادي الطرف بحيث تعامل مع الأطراف المعنية كل على حدة ، تأكيداً على فصل المسار العربي الواحد الموحد الى مسارات مختلفة وفي أحيان كثيرة متناقضة .

وجاءت مبادرة الرئيس السادات بزيارة القدس يوم ١٩٧٧/١١/١٩ ، والمباحثات الثنائية مع الإسرائيليين ومن ثم قمة كامب ديفيد الأولى التي أشعلت نار الفرقة في العالم العربي ، فكانت قمة بغداد التي حسمت الأمر بإعلان القطيعة مع مصر

ومحاولة عزلها بسبب عقدها اتفاق كامب ديفيد ١٩٧٨/٩/١٧ مع إسرائيل برعاية إدارة الرئيس جيمي كارتر .

وفي عام ١٩٨١ ، عقدت قمة عربية في مدينة فاس المغربية ، وتميزت هذه القمة باقتراح سياسي واضح قدمه الملك (الأمير) فهد في حينه ، الا أنه لم يكتب لهذه القمة النجاح وتم تأجيلها الى وقت غير محدد ، لكنه نتيجة لظروف وعوامل جديدة استؤنفت أعمال القمة في الفترة الواقعة بين ٦ - ١٩٨٢/٩/٩ ، ومن أهم هذه العوامل:

١- العدوان الإسرائيلي على لبنان في حزيران ١٩٨٢ .

٢- خروج قوات الثورة الفلسطينية من لبنان .

٣- مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ١٩٨٢/٩/٢ ، الذي أكد على أن حل مشكلة الشرق الأوسط يجب أن يتم عبر مفاوضات تنطوي على مبادلة الأرض بالسلام، وهذه المبادلة منصوص عليها في قرار مجلس الأمن ذي الرقم ٢٤٢ ، وأن المادة الخاصة بالإنسحاب في القرار تنطبق على كل الجبهات بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة ، والقدس غير مجزأة ووضعها النهائي يجب أن يتقرر بالتفاوض.

لإسرائيل الحق في الوجود بسلام وراء حدود آمنة ، ولها الحق في مطالبة جاراتها بالإعتراف بهذه الحقائق ، إن على إسرائيل أن توضح أن الأمن الذي تتطلع إليه لا يمكن تحقيقه إلا من خلال سلام حقيقي ، سلام يتطلب شهامة وبعد نظر وشجاعة.

أما مشروع الملك فهد والذي اعتمد في القمة لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية فقد نص على الأسس التالية :

١- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية .

٢- إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧ .

٣- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة .

٤- تأكيد حق الشعب الفلسطيني بالعودة وتعويض من لا يرغب بها .

٥- تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد على بضعة أشهر .

٦- قيام الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس.

٧- تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

٨- يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة .

لم تحقق هاتان المبادرتان أية نتائج إيجابية بل على العكس تماماً فقد كان من أبرز نتائجها الإنشقاق في منظمة التحرير الفلسطينية الذي أدى إلى مزيد من التباعد والخلاف في الساحة الفلسطينية ، كما أدى الى وأد مساعي العملية السلمية إلى حين . وزاد الطين بلة الحرب العراقية ـ الإيرانية التي استمرت أكثر من سبع سنوات .

خلال هذه المراحل التي استمرت حوالي ربع قرن ، حصل تغيير في الرأي العام العربي الذي بدأ يميل نحو القبول بصيغة المفاوضات ويجنح باتجاه الحلول السلمية ، بعد أن توصل الى نتيجة مفادها أن محصلة أي حرب هي الجلوس الى طاولة المفاوضات من أجل التوصل الى حلول ، ولم تعد مستهجنة تلك الدعوات التي انطلقت من عدد من الجهات الرسمية العربية ، وانتقلت الى وسائل الإعلام والمؤسسات الشعبية بشكل خجول وحذر ، وشيئاً فشيئاً بدأ يتكون رأي عام عربي يقبل بالتسويات السياسية · ولكن استمرت أجواء المنظمات الفلسطينية تعيش في حالة الرفض لأية

تسوية وبخاصة القبول بالقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، بسبب أن هذين القرارين يتسمان بسمعة سيئة وغير مقبولة ، وذلك فإنهما ثقيلان جداً على الأذن الفلسطينية .

بالمقابل بدأ الرأي العام العالمي يشعر بمأساة الشعب الفلسطيني ويتقبل المقولات الفلسطينية العقلانية الداعية الى تحقيق وتطبيق الشرعية الدولية والإعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني .

لم تكن المؤسسة السياسية الإسرائيلية مستعدة لإعادة النظر فيما وطنت عليه العزم بإنكار وجود الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين في أي وقت • وذلك لإنكار أية حقوق يمكن أن يطالب بها • ولكن بدأت في مرحلة معينة تبرز على السطح إشارات من هنا وهناك من شرائح يسارية إسرائيلية تدعو إلى التوقف عن المكابرة والتعامي عن الحقائق التي يصادفها الإسرائيليون في كل لحظة من حياتهم أو حركة من تحركاتهم وكلها تشير إلى وجود هذا الشعب وآثاره وحضارته وتاريخه على هذه الأرض.

مبادرة السلام الفلسطينية:

وإذا تأخر كثيراً القبول الإسرائيلي الرسمي أو الشعبي بوجود الشعب الفلسطيني ، فإن الرأي العام العالمي سارع إلى تصحيح الأخطاء وتصويب الواقع الذي رسمته الدوائر السياسية ووسائل الإعلام وراح يعلن عن دعمه وتأييده لنضال الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق تقرير مصيره بنفسه ، وقد ترجم هذا الموقف بالترحيب الواسع لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في ١١/١٥ سنة ١٩٨٨ ، والتي تبنى فيها ما سمي في حينه بهجوم السلام والمبادرة السياسية بأغلبية ساحقة وإعلان الإستقلال بالإجماع ، وكأعلى سلطة تشريعية فقد عبر فيها عن تعريفه للحق الفلسطيني والتزامه بتحقيقه كهدف يمثل الحد الأدنى المقبول لحل ممكن ،

فتشكلت بذلك قاعدة السلام الواقعية ، وكانت الإنتفاضة وما أحدثته من ضغط متنوع على الأحداث في إسرائيل الأساس القوي الذي استند عليه المجلس في صياغة الهدف السياسي للموقف الفلسطيني حيث اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية لأول مرة بالشرعية الدولية وبالقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ والقبول بإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧ .

رحبت بهذا القرار كل الدول العربية باستثناء دولتين، ورحبت به أكثر من مئة دولة من مختلف دول العالم بما في ذلك أمريكا التي وافقت على هذا القرار ولكنها تحفظت على عدم وجود إشارة لاستنكار الإرهاب، وفي هذه الأثناء كان مقرراً أن يقوم أبو عمار بزيارة الى نيويورك ليلقي كلمة أمام اجتماع الأمم المتحدة في دورته العادية، إلا أن الولايات المتحدة فاجأتنا برفض منحه تأشيرة دخول لأراضيها مخالفة بذلك اتفاقها مع الأمم المتحدة، والذي يقضي بعدم عرقلة وصول أي مسؤول إلى هذه المؤسسة الدولية. إلا أن الدول الأعضاء قررت أن تنقل الجمعية العامة إلى جنيف، ليلقي أبو عمار كلمته ويضمنها استنكاراً للإرهاب، وبالتالي تقرر أمريكا بعد ذلك فتح الحوار مع منظمة التحرير في تونس على مستوى سفيرها هناك.

وفي إسرائيل كنا نسمع أصواتا كثيرة من مسؤولين في حزب الليكود بأنهم مستعدون للحوار معنا بمجرد أن نعترف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ . ولكن عندما اعترفنا استنكروا موقف أمريكا منا، واعتبر شامير أن هذا اليوم يوم أسود في تاريخ العلاقة الأمريكية الإسرائيلية.

انتهت هذه المرحلة من العملية السياسية في الشرق الأوسط بحدثين هامين، أولهما تعطل العلاقة مع الولايات المتحدة وتوقفها بشكل كامل بسبب حادث شواطئ تل أبيب، وثانيهما حرب العراق ضد الكويت والتي أدت إلى قطيعة شبه كاملة بيننا وبين عدد كبير من الدول العربية بالإضافة إلى مختلف دول العالم، وهكذا دخلت العملية السياسية مرة أخرى إلى غرفة الإنعاش والى نفق مظلم مجهول البداية والنهاية.

يقول المثل الصيني «ترسم السياسة من فوهة البندقية» وهذا يعني أن البندقية غير المسيسة لا تمثل سوى قطاع الطريق. لهذا اعتمدت البندقية الفلسطينية هذا المبدأ مؤكدة أن انطلاقتها لم تكن إلا من أجل تحقيق هدف سياسي يعبر عن حقوق الشعب الفلسطيني المهدورة وتطلعاته التي حاول العالم طمسها معتمداً على التراكم الزمني. ومع أن الثورة الفلسطينية تعاملت مع المعطيات السياسية بشكل موارب وخجول إلا أنها كانت تدرك منذ البداية أنها قادمة إلى الحلبة السياسية في نهاية الأمر.

كذلك فإن العالم مهما حاول تجاهل هذا الشعب فإنه لا محالة سيعترف به في النهاية وسيقر بحقوقه وبنضاله العادل وسيقتنع بأن نضاله هذا ما هو إلا حرب تحرير يسعى من خلالها إلى استعادة حقوقه المسلوبة وسيتيقن بأن هذا الشعب لا يعتدي على حقوق الغير وإنما يطالب بما أقرته له الشرعية الدولية وقراراتها المعتمدة. .

وعلى الرغم من كل ظروف الشد والجذب التي أحاطت بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالرغم من جميع محاولات الاحتواء والتطويق والتضييق، بالإضافة الى محاولات فرض الوصاية مرة والولاية مرة أخرى وتحريم العمل السياسي عليها ومنعها من تداوله وتناوله، إلا أنها كانت تسعى جاهدة لتثبيت نفسها على خارطة العالم السياسي، عاملة على اقتناص الاعتراف بها ممثلة وحيدة للشعب الفلسطيني، قادرة على أن تطالب بحقوقه وتمثل آماله.

وعلى الرغم من الأخطاء العديدة التي وقعت فيها والتي يصل بعضها الى حافة الخطأ الخطير، إلا أنها كانت تسعى لتتعلم من هذه الأخطاء وتبني في الوقت نفسه على المنجزات وتكرس نفسها رقما صعبا في الساحة الدولية.

وهكذا فإن هذه المرحلة من العمل السياسي اتسمت بتراكم عدد من المنجزات لا يمكن لأحد إنكارها، إلى جانب كم من الأخطاء لا يستطيع أحد أن يصرف النظر عنها، ولكنها بالمجمل شكلت مع المنجزات الهامة واقعاً هاماً أساسياً في منطقة

الشرق الأوسط أكد على حقيقة ثابتة بأن في هذه المنطقة شعباً ظلمته الأحداث وتجاوزته الاتفاقات وجرت محاولات عديدة لشطبه، لكنه استطاع أن يصمد في وجهها جميعاً وأن ينطلق من العدم بقدرات تتحدى، وطاقات تتصدى، وعزم وتصميم لا يعرفان الكلل.

ومهما أظهر الخصم أو العدو نكرانا لوجود هذا الشعب، فإنه في قرارة نفسه يعترف مرغما بأن مثل هذا الإنكار يفتقر إلى المسوغات القانونية والبراهين والواقعية.

لقد كان هجوم السلام الفلسطيني في عام ١٩٨٨ نقطة تصادمية مع كل طروحات وأفكار وآراء وحيثيات معارضي الاعتراف بالشعب الفلسطيني حيث سحب من أيديهم كل أسلحتهم وأدواتهم التي يواجهون بها الحملات الشعبية والرسمية المتصاعدة على طريق ضرورة الاعتراف بهذا الشعب.

وقد كان هذا الهجوم قمة الدبلوماسية الفلسطينية حيث وضع المجلس الوطني النقاط على الحروف بأسلوب لا يقبل الغموض أو التأويل، وألقى بالكرة في مرمى الغرب وبالذات أمريكا وكذلك في مرمى إسرائيل.

إذاً فقد كانت هذه المرحلة غنية بالتجربة السياسية التي اكتسبتها القيادة الفلسطينية طيلة ربع قرن من الزمن، إلا أنها وكما أشرنا ارتكبت خلالها أخطاء كثيرة، ولكن هذا ليس غريبا أو مستهجنا لأن طبيعة نضال الشعوب تحتمل دائماً الخطأ والصواب والمهم أن تستفيد من أخطائها وأن تتعلم منها، وأن تنمي إنجازاتها وتستفيد منها وتراكمها.

مؤتمر مدريد:

مع انتهاء حرب الخليج بدأت مرحلة جديدة في سياسة الشرق الأوسط من خلال النقاط الأربع التي أعلنها جورج بوش يوم ١٩٩١/٣/٦ وهي:

مبدأ الأرض مقابل السلام، تطبيق الشرعية الدولية على أساس القرار ٢٤٢ و ٣٣٨، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والأمن والسلام لإسرائيل.

كان لابد لنا من التقاط هذه اللحظة والاشتباك مع هذه المبادرة لنكون جزءا من عملية السلام المقترحة، والتي حددت مدريد في إسبانيا مقراً لانطلاقتها، إلا أن الوضع العربي العام نتيجة حرب الخليج لم يكن صحيا إلى الدرجة التي تسمح بتعاطينا المباشر مع هذه المبادرة، وذلك للأسباب التالية:

- فقدان أي نوع من التنسيق أو التفاهم العربي حول توحيد المواقف وتحديد المطالب.

- طبيعة المؤتمر المقترح بتعدد المسارات العربية وعدم السماح بتوحيدها أو وحدانية تمثيلها.

- رفض التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية لتنطق باسم الشعب الفلسطيني والاكتفاء بممثلي الضفة الغربية وغزة باستثناء القدس. على أن يكون هؤلاء جزءا لا يتجزأ من الوفد الأردني.

بادئ ذي بدء رفضت المنظمة التعامل مع البند الثالث رفضاً قاطعا وطالبت بوفد عربي موحد، أو بتمثيل الجامعة العربية للدول العربية المعنية. ولكن أمام استحالة تغيير صيغة التمثيل وعدم إمكانية توحيد الوفد العربي وبعد تردد طويل وجدال عنيف

وحتى لا تستثنى من هذه العملية الجادة فقد اضطرت في النهاية إلى القبول بما هو مطروح على أمل أن تحسنه وتطوره من خلال المسيرة مستفيدة من بعض التفاهمات والنقاط الإيجابية التي وردت في الوثائق التالية:-

١- رسالة الدعوة الأمريكية.

٢- رسالة التطمينات الأمريكية

٣- الاتفاق الأردني الفلسطيني حول طبيعة وآلية الوفد المشترك.

وخلاصة هذه الرسائل والاتفاق تعني ما يلي:

١- الدعوة لحضور مؤتمر مدريد على أساس فردي ومسارات منفصلة باستثناء المسار الفلسطيني.

٢- جميع المسارات مدعوة إلى تحقيق اتفاق نهائي واحد، أما المسار الفلسطيني فينقسم إلى مسار انتقالي وآخر نهائي ويتم كلاهما خلال خمس سنوات.

٣- لا تقرر أمريكا مصير القدس عندما ترفض السماح لممثليها بحضور المؤتمر، ولكنها تقر بأن وضع القدس يخضع للمبادئ التالية:

أ - لا لضم القدس.

ب- لا لإعادة تقسيمها.

ج- لا لتغيير معالمها البلدية.

٤ - يتضمن الاتفاق الأردني الفلسطيني بنداً يدعو إلى أن الوفد الفلسطيني يتناول

مساره وأن الوفد الأردني يتناول مساره، وهذا يعني نوعا من الاستقلالية للوفد الفلسطيني، سيسعى الوفد الأردني لتحقيقها، وقد تم ذلك في بداية مفاوضات واشنطن والتي سميت بمفاوضات الكوريدور.

٥- المفاوضات تتم على أساس القرارين ٢٤٢، ٣٣٨، والأرض مقابل السلام.

بعدها انتقلت المفاوضات إلى واشنطن وما جرى هناك لم يكن مفاوضات بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة وإنما كان مناظرات ومرافعات تتبادلها الوفود وتحدد مواقفها المبدئية من خلالها وإن حصلت بعض التفاهمات الجانبية بين بعض الوفود فإنه لم يكشف النقاب عنها بشكل جلي، وبقيت في كثير من الأحيان مجرد تفاهمات تفتقر إلى التوثيق.

إلا أن تطورات قانونية طرأت على وضعية الوفد الفلسطيني تسجل كإيجابيات جاءت من خلال استمرار المطالبة والمثابرة وهي:

- انفصال المسار الفلسطيني عن المسار الأردني، وقد جاء هذا الانفصال بدعم من الجانب الأردني.

- قبول تمثيل القدس من خلال السماح لأحد أبنائها بالانضمام إلى الوفد المفاوض. وبعد ذلك حصل انقلاب سياسي في دولتين من دول مؤتمر مدريد، حيث سقط شامير رئيس وزراء إسرائيل بالصوت العربي واستبدل بإسحاق رابين وخرج جورج بوش رئيس الولايات المتحدة من الساحة السياسية ليحل محله بيل كلينتون.

لم تكن الأرضية التي انطلق منها مؤتمر مدريد سيئة، كذلك لم تكن مرجعيته القانونية، وإنما الذي برز في غاية السوء هو النوايا والممارسات الإسرائيلية التي كشف شامير النقاب عنها عندما قال بأنه بيت العزم على أن يفاوض لعشر سنوات دون نتيجة، وهذا يعني أن قضية الشرق الأوسط ولب الصراع فيها قضية فلسطين ليس لها حل عند شامير، ولذلك فإن أداء وفدنا في هذه المفاوضات لم يكن ناقصاً

أو قاصراً، لكنه عجز عن تحريك الموقف الإسرائيلي نحو أية بارقة أمل في الوصول إلى حل رغم مرور ما يقارب السنتين على بدء مفاوضات واشنطن، وليس صحيحاً كما حاول البعض أن يصوّر بأن القيادة الفلسطينية أحجمت عن دعم الوفد وحاولت أن تعرقل أعماله بهدف عدم الوصول إلى حل، بل الصحيح أن هذه القيادة كانت تترك في كل مرة وفي كل مناسبة القرار للوفد عندما كانت تختتم أية تعليمات أو رسالة بعبارة «والأمر متروك لكم ولتقديراتكم». لأننا نرغب في أن نترك للوفد هامشاً واسعاً للمناورة والنقاش والحوار وحتى القرار، باعتباره يرى أكثر مما نرى، ويعرف على أرض الواقع من خلال المفاوضات أكثر مما نعرف ومن غير المعقول ولا المقبول أن نقيده أو نحد من حركته.

اتفاق أوسلو:

في هذه الأثناء فتحت قناة أوسلو السرية بعد مراوحة المفاوضات في واشنطن مكانها والتي قبلنا بها باعتبارها طريقاً إضافية يمكن أن تؤدي إلى نتيجة وإذا ما وصلت الى طريق مسدود ولم تحقق ما نريد فلن نخسر شيئاً.

وهكذا جاء اتفاق إعلان المبادئ في ١٩٩٣/٨/٢٠ وتبعته مفاوضات حول الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، ذلك الاعتراف الذي وقع في ١٩٩٣/٩/٩ في تونس، وفي ١٩٩٣/٩/١٠ في تل أبيب. هذا وقد ضم إعلان المبادئ ١٧ مادة وأربعة ملاحق ومحضراً واحداً متفقاً عليها.

أما رسالة الاعتراف المتبادل التي وقعها اسحاق رابين فقد ورد فيها ما يلي: -

«إن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بـ م.ت.ف باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني وبدء المفاوضات معها في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط»، وقبل أن نحلل هاتين الوثيقتين لابد من القول بأن المفاوضات السرية لا تعني الاتفاقات

السرية، لأن أحداً لا يملك حق التوقيع أو التعهد بقضايا مصيرية نيابة عن المؤسسات الرسمية التشريعية منها والتنفيذية.

لذلك لا يجوز الخلط بين المفاوضات ونتائجها، الأولى لا ضير من أن تكون سرية ومغلقة وبعيدة عن متناول وسائل الإعلام وحتى الجمهور، أما نتائجها فإنها لا تصبح سارية المفعول وملزمة ما لم تعتمدها بشكل رسمي المؤسسات المعنية. وهذا يدحض كل التساؤلات والاستفسارات والاستنكارات التي ارتفعت تدين إعلان مبادئ أوسلو على أنه اتفاق سري، أما مسألة الاستفراد أو التفرد بعيداً عن باقي المسارات فمن المؤكد أن مختلف المسارات بدأت منفردة وسارت منفردة وانتهت منفردة.

وعلى ضوء ذلك نقول، لقد اعتمدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وكذلك المجلس المركزي إعلان مبادئ أوسلو، كما اعتمدته اللجنة المركزية والمجلس الثوري لحركة فتح، هذا إذا أضفنا إلى أن بعض الدول العربية كانت على اطلاع كامل على مجريات المفاوضات من بدايتها وحتى نهايتها، وأخص هنا جمهورية مصر العربية وتونس والمملكة المغربية والمملكة السعودية، أما بالنسبة للأردن فقد جرت عملية الاتصال معها ولكنها لم تستكمل بسبب بعض الظروف التي لا حاجة لذكرها الآن.

هذا كلام للتاريخ لكي يُجلى الغموض عن بعض الوقائع وتصحح بعض المعلومات الخاطئة التي تواترت على ألسنة الكثيرين من السياسيين والمفكرين والصحافيين في الوطن العربي.

وإذا عدنا إلى اتفاق أوسلو فإننا نثبت الملاحظات التالية:

- ورد في المادة «الاولى» ان هدف المفاوضات هو تطبيق القرارين ٢٤٢و ٣٣٨ بينما كانت الدعوة لمؤتمر مدريد تقول بأن تجرى المفاوضات على أساس القرارين المذكورين وهناك فرق شاسع بين الصيغتين.

- تحدث الكثيرون عن إسقاط القدس واللاجئين من حساب المفاوضات بينما نصت المادة «الخامسة الفقرة ٣» على أن هذين الملفين جزء لا يتجزأ من مفاوضات المرحلة النهائية. وهناك فارق بين النازحين الذين أبعدوا عن أرض الوطن إثر حرب حزيران ١٩٦٧، وبين اللاجئين الذين طردوا من وطنهم سنة ١٩٤٨. وإذا تقرر أن تبحث قضية اللاجئين في مفاوضات المرحلة النهائية فإن قضية النازحين حسمت في إتفاق اوسلو من خلال المادة «الثانية عشرة» التي جاء فيها: «ستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق أشكال السماح بدخول الأشخاص الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧» ومن خلال ما ورد في البروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها في البند «٣» والذي ينص على «لن يتم الاجحاف بالوضعية المستقبلية للفلسطينيين النازحين، الذين كانوا مسجلين يوم ٤ حزيران ١٩٦٧، بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية».

أما القدس فقد أشير إليها في عدة أماكن وهي:

المادة الخامسة فقرة (٣) وتنص على ما يلي: «من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك».

وفقرة (٤) : «الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المرحلة الانتقالية لا تجحف أو تخل بمفاوضات الوضع الدائم».

البروتوكول الخاص بالانتخابات والذي نص على أن «فلسطينيي القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية، وفقاً لاتفاق بين الطرفين».وأيضاً في الرسالة التي بعث بها شمعون بيريز للمرحوم هو لست، وزير الخارجية النرويجي، بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١١ والتي يؤكد فيها على «المحافظة على

المؤسسات الفلسطينية الدينية الإسلامية والمسيحية والثقافية وغيرها في القدس».

- كذلك جاء في المادة الرابعة من إعلان المبادئ نص حول وحدة الأراضي الفلسطينية والمحافظة عليها يقول:

«يعتبر الطرفان، الضفة الغربية وقطاع غزة، وحدة مناطقية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية».

لقد كان اتفاق أوسلو مفصلا هاما في تاريخ الشعب الفلسطيني ومنعطفا أساسياً في مسيرة النضال الفلسطيني، لأنه من حيث المبدأ فتح الأبواب لحل القضية ولكنه لم يقفل هذه الأبواب، فهو اتفاق إعلان مبادئ وليس معاهدة سلام، والفرق بين الأمرين شاسع وعميق لأن إعلان المبادئ مقدمة لنهاية، فإذا لم نصل إلى هذه النهاية فإن الملف سيبقى مفتوحا حتى تحقيق الهدف النهائي. وهذا يعيدنا الى أساس مؤتمر مدريد الذي حدد مسارنا في مرحلتين واضحتين، أولاهما انتقالية، والثانية نهائية. ومع ذلك فقد حققنا كثيراً من المكاسب خلال السنوات السبع الماضية، على الرغم من العقبات والعراقيل التي وضعتها حكومات إسرائيل المتعاقبة للامتناع عن تنفيذ ما تبقى من الاتفاقات المرحلية، والوصول الى اتفاق حول قضايا المرحلة النهائية.

كانت بدايات التسعينات سنوات عجافاً بالنسبة لنا بخاصة بعد تدهور علاقاتنا العربية والأجنبية وتراجع أوضاعنا بشكل عام الى حد كبير. في هذه الأثناء جاء اتفاق اوسلو ليمنح قسماً من أبناء شعبنا العودة إلى جزء من أراضي وطننا وليصبح لهذا الجزء من الشعب والوطن عنوان طالما افتقدناه. واستمرت قافلة العودة إلى الوطن، واستمر توسع الرقعة التي تعود السيادة والسيطرة فيها إلينا، وتراجعت ظاهرة الفلسطيني التائه في مطارات وموانئ العالم، وتقلصت بشكل بسيط ومتدرج حاجة الفلسطيني الى الهوية والعنوان.

لا ننكر أن حوالي ستين بالمئة من أرضنا لا زالت ترزح تحت الاحتلال وأن مشكلة

النازحين لم تحل ومشكلة اللاجئين لم تنته بعد. ولكن ما لا ينكره أحد أن هذه القضايا لم ولن تسقط بفعل التقادم أو بمرور الزمن، فملفاتها مفتوحة ما دمنا لم نوقع على معاهدة سلام ولم ننه الصراع بعد، وبالتالي فإن قانونية هذه القضايا لا زالت قائمة وسارية المفعول.

مكاسب تحققت:

إن أوسلو أعطت الحركة النضالية الفلسطينية زخماً جديداً ودفعاً إلى الأمام من خلال بناء السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث حصلت على جزء من مطالبنا وفي نفس الوقت لم تتنازل عن الجزء الآخر.

وقد استطاعت أن تستعيد علاقاتنا مع مختلف دول العالم وتثبت فلسطين رقما معترفاً به على خارطة العالم السياسية وأصبح الجواز الفلسطيني واقعاً ملموساً، والعنوان الفلسطيني هدفاً لكثير من زعماء العالم يطرقونه في كل وقت، كما باتت عواصم العالم مفتوحة أمام القادة الفلسطينيين، وصارت أبواب مؤسساته الدولية مشرعة أمامهم. مع ذلك أؤكد أن كل هذا لا يعني أننا قد وصلنا الى نهاية المطاف، إذ إن الطريق لا تزال طويلة وشاقة ، وعلينا أن نثابر وأن نصبر وأن نصر على الحصول على مطالبنا العادلة وحقوقنا كاملة، لأن أية تنازلات في مفاوضات المرحلة النهائية ما هي إلا تنازلات لا رجعة فيها، وخسارة لا تعويض عنها ولا أمل باستردادها في المستقبل المنظور.

وهكذا.. فهناك فارق كبير بين مفاوضات المرحلة الانتقالية، ومفاوضات المرحلة النهائية، لأن الأولى تعطينا هامشاً واسعاً في المناورة والأخذ والرد، كما تسمح لنا بمساحة من حرية الحركة، لأن التعاطي مع قضايا هذه الحركة يجعلنا ننظر إلى حجم المكاسب والإيجابيات التي نحصل عليها من خلالها، وما لم نحصل عليه فلا يعتبر خسائر، أو بمعنى أدق لا يعتبر خسائر نهائية نتيجة لطبيعتها الانتقالية.

عودة الليكود إلى الحكم:

في ١٩٩٦/٥/٥ وفي منتجع طابا، افتتحنا مفاوضات المرحلة النهائية مع حزب العمل واتفقنا على استئنافها بعد الانتخابات الإسرائيلية، لأن هذه الانتخابات كانت على الأبواب، وكان الحزب يعتقد أنه عائد إلى السلطة لا محالة ولكنه فشل وحل محله حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، الذي كانت أدبياته إبان الانتخابات مبنية على الشعارات التالية:

١- عدم الاعتراف بإتفاق أوسلو.

٢- عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

٣- عدم التحدث إلى ياسر عرفات.

ولكنه بعد فترة من الزمن تحول شيئاً ما عن هذه الشعارات ووافق على بدء حوار معنا وكان ذلك بتاريخ «١٩٩٦/٧/٢٣» عندما وقع لقاء فلسطيني إسرائيلي في منطقة «ايريز» الإسرائيلية واعتقد الجميع أن العجلة ستسير وأن الأمور يمكن أن تعود إلى سابق عهدها وانه، أي نتنياهو، تراجع عن شعاراته تلك، إلا أن انفجار انتفاضة النفق في الأقصى الشريف يوم «١٩٩٧/٩/٣٠» أعاد الأمور جميعاً الى نقطة الصفر. فما كان من الولايات المتحدة إلا أن دعت إلى قمة يحضرها عرفات ونتنياهو والمرحوم الملك حسين والرئيس حسني مبارك على أن يتم اللقاء في واشنطن. لكن الرئيس حسني مبارك لم يحضر هذا اللقاء واكتفى بإرسال وزير خارجيته عمرو موسى على أن لا يشارك بشكل مباشر وإنما يكتفي بالتواجد في واشنطن والاطلاع على مجريات الأمور عن قرب. وانتهت هذه القمة باستئناف المفاوضات التي انتهت بإتفاق الخليل يوم. «١٩٩٧/١/١٥».

لم يطبق هذا الاتفاق وغرق المسار كله في متاهات الاتصالات واللقاءات غير المثمرة، وتذرعت الحكومة الإسرائيلية بأن المنظمة لم تلغ المواد المتعلقة بإسرائيل في الميثاق الوطني، واعتبرت أن ما جرى في «١٩٩٦/٤/٢٣» لم يكن كافيا ولابد من الوضوح الكامل في إلغاء أو تعديل المواد التي تدعو إلى تدمير إسرائيل.

وجاءت قمة «واي ريفر» بتاريخ «١٩٩٨/١٠/٢٣» التي استمرت أكثر من عشرة أيام وأسفرت عن ترتيب زيارة الرئيس كلينتون ليحضر لقاءً لمتواجدي المجلس الوطني والفعاليات الفلسطينية يوم «١٩٩٨/١٢/١٣» وليستمع مرة أخرى إلى إعادة تكرار نص القرار الذي صدر عن المجلس الوطني فيما يتعلق بمواد الميثاق. ولكن الرئيس الأمريكي صدم من موقف حكومة الليكود التي أظهرت عدم التزام بباقي البنود التي تم الاتفاق عليها في «واي» خاصة مسألة الإفراج عن الأسرى، حيث تحدثنا بإسهاب في هذه القمة عن قضيتهم وتم الاتفاق على تحرير فوري لدفعة منهم تتبعها دفعات متلاحقة، إلا أن حكومة نتنياهو تملصت من هذا الاتفاق واحتفظت بهم رهائن للمساومة على قضيتهم. وعاد إلى واشنطن وفي نفسه مرارة وخيبة أمل.

كانت زيارة كلينتون الى قطاع غزة، علامة بارزة في تاريخ العلاقات الأمريكية الفلسطينية، وكانت اعترافاً من رئيس الولايات المتحدة بالكيان الفلسطيني، إضافة الى ذلك فقد تم ترتيبها والإعداد لها بشكل متقن للغاية بحيث لم يحصل أي خطأ على الإطلاق.

ومضت سنوات ثلاث قبل أن يسقط نتنياهو لم يتحقق فيها أي تقدم على مسار مفاوضات المرحلة النهائية، ولم يطبق إلا النزر اليسير من قضايا المرحلة الانتقالية.

عودة حزب العمل إلى السلطة:

وجاء حزب العمل وأنصاره برئاسة أيهود باراك إثر الانتخابات المبكرة التي حصلت في إسرائيل بتاريخ «١٩٩٩/٥/١٧» تلك الانتخابات التي حصل فيها باراك على أربعمائة الف صوت زيادة عما حصل عليه نتنياهو، وقد جاءت هذه الزيادة من الصوت العربي الذي وهب له ثلاثمائة ألف صوت اعتقاداً منا جميعاً أنه سيجري تغييراً جذرياً في سياسة إسرائيل وأنه سيتعامل مع المفاوضات بجدية وإيجابية.

إن الكم الهائل من الأصوات العربية التي حصل عليها باراك في الانتخابات الأخيرة لن يتكرر لأحد من زعماء إسرائيل مهما كانت الأسباب لأن إخواننا هناك أصيبوا بصدمة عنيفة جراء الاعتداءات الوحشية التي وقعت ضدهم من الجيش الإسرائيلي اثر مشاركتهم في انتفاضة الأقصى، حيث سقط منهم ثلاثة عشر شهيداً وعشرات الجرحى، وقد عوملوا بمنتهى القسوة والوحشية، ونسي الجيش الإسرائيلي أو تناسى انهم مواطنون في دولة إسرائيل وأنهم متجذرون في هذه الأرض منذ ألوف السنين.

إن هذه الأحداث مهيأة لإجراء تغييرات شاملة سواء في عقلية المواطنين العرب أو في قناعاتهم أو في نظرتهم إلى هذه الدولة العنصرية التي قضوا فيها أكثر من نصف قرن مواطنين يحملون جنسيتها إلا أنهم اكتشفوا خلال هذه الأحداث أن كل هذه العلاقات القانونية والاجتماعية والإنسانية، لم تجعل حكومة إسرائيل تتذكر ولو للحظة واحدة أنها تسفك دماء شريحة من مواطني الدولة، وان كانوا مواطنين من الدرجة الثالثة أو الرابعة، إلا أنهم في سجلات الحكومة مواطنون لهم - نظريا - كل الحقوق وعليهم كل الواجبات.

تلكأ باراك كثيراً في فتح ملف المفاوضات، وقد مهد لهذا بإطلاق العنان

لتصريحات عدمية متطرفة معدداً ومكرراً فيها لاءاته وخطوطه الحمراء حيث لم يترك مناسبة تفوته إلا وذكر فيها مواقفه السياسية في محاولة منه لتثبيتها في ذهن المواطن الفلسطيني، وكذلك في ذهن الإسرائيلي لتصبح نقطة انطلاق لأية مفاوضات يخوضها. وراح يردد هذه اللاءات حتى أصبحت جزءاً أساسياً من السياسة الإسرائيلية، ولم يعد قادراً على التراجع عنها وفي نفس الوقت لا يمكن لأحد أن يقبل بها.

لقد تمثلت لاءات باراك وخطوطه الحمراء بالنقاط التالية:

- لا عودة لحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.
- القدس موحدة وعاصمة أبدية لإسرائيل.
- لا لتواجد جيش أجنبي غرب نهر الأردن.
- لا لإزالة المستوطنات.
- لا لعودة اللاجئين.

لو لم ننتبه جيداً إلى الأهداف الكامنة وراء إطلاق مثل هذه المواقف لكان لهذا الأسلوب تأثير نفسي سلبي على الطرف الفلسطيني، لأن من تفوت عليه مثل هذه الأساليب يظن أن إسرائيل لن تتخلى عن هذه المواقف بل إن من المستحيل التزحزح عنها وبالتالي لابد من البحث عن البدائل وعن الحلول الوسط، وهنا نقع في المحظور.

قمة كامب ديفيد الثانية:

وبعد مماطلة زادت على سنة، بدأنا أنواعاً مختلفة من المفاوضات منها العلني ومنها السري، منها ما كان في المنطقة ومنها ما كان في دول مختلفة مثل السويد والولايات المتحدة، منها ما كان ثنائيا ومنها ما كان ثلاثياً. حتى انتهت هذه اللقاءات الى اتفاق شرم الشيخ بتاريخ «١٩٩٩/٩/٤» في قمة كانت مهمتها محاولة استكمال تطبيق الاتفاقات المرحلية السابقة وبخاصة تلك التي عقدت في عهد بنيامين نتنياهو.

إضافة الى هذا فان هذه المفاوضات تناولت قضايا المرحلة النهائية الأمر الذي جعل الأمريكان يستضيفون أكثر من لقاء وفي ذهنهم عقد قمة ثلاثية في أمريكا تضم الأطراف المعنية الى جانب الأمريكان. وقد استمر الحديث عن هذه القمة فترة طويلة وكان الأمريكان والإسرائيليون خلالها يرفضون فكرتنا الداعية إلى الإعداد الجيد لهذه القمة حتى لا تكون فشلا يصعب بعده ترميم الأوضاع. فقد تبلورت لدى الأمريكان والإسرائيليين فكرة بأنهم لو عقدوا مثل هذه القمة فإن الرئيس عرفات سيقبل بالأفكار التي يطرحونها عليه، تلك الأفكار التي سربت لهم والتي يدعي مسربوها أن عرفات يمكن ان يتبناها. بالإضافة إلى ذلك فقد اعتقدوا أن وجود الوفد الفلسطيني وحده في سجن كامب ديفيد يجعل هذا الوفد مع شيء من التهديد والوعيد أو الإغراء قابلا للتجاوب مع تلك الأفكار والمواقف التي وطنوا عليها النفس بأنها الحد الأدنى الذي يقبلون به.

بالإضافة إلى انه بشكل عام هناك انطباع سائد لدى مختلف دول وزعماء العالم بأن احداً لا يستطيع أن يقول «لا» لأمريكا. لأنها الدولة الأعظم القادرة على التحكم بمصائر الدول والشعوب، وهي التي تأمر فتطاع وهي التي تمكنت من تدمير امبراطوريات، وشنت عشرات الحروب في مختلف أنحاء العالم، وأصبحت الشرطي الوحيد الذي يملك ناصية الأمن والاستقرار، والمسؤولة عن كل شاردة وواردة هنا

وهناك، فهل يمكن لأحد كائناً ما كانت قوته وهيبته أن يخالف لها أمراً؟؟

لم تنفع كل الحجج والأسباب التي أوردناها للأمريكان بضرورة الإعداد الجيد والاستعداد لهذه القمة، وأصروا على أن تكون يوم «٢٠٠٠/٧/١١» في كامب ديفيد، وحددوا عدد كل وفد وأبلغونا بالضرورات التي يجب احترامها وأهمها أن الخروج من الكامب قبل انتهاء أعمال القمة لا يجوز وأن استعمال التلفونات النقالة غير مفيد لأن الأجهزة الأمريكية ستعمل على تعطيلها، وأن أي طرف يريد أن يحضر عددا إضافياً من جانبه لن يسمح له بدخول الكامب وإنما يمكن لهؤلاء أن يتواجدوا في مناطق بعيدة عنه.

كانت حجة الأمريكان في الإسراع بعقد القمة تنطلق من ضيق الوقت، حيث إن مدة رئاسة كلينتون على وشك الانتهاء، أما باراك فإنه يتعرض وحكومته لضغوط هائلة قد تؤدي به إلى السقوط في أي وقت.

كان استعمال هذه الحجة من أجل فرض تنازلات على الجانب الفلسطيني وليس الوصول إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، وهذا يعني أنه مطلوب منا أن نقدم التنازلات التي يطلبها الطرفان من أجل أن لا تنتهي فترة كلينتون دون إنجاز وأن لا تسقط حكومة باراك.

وبصرف النظر عن تقييمنا لكلا الزعيمين ومدى حرصهما على عملية السلام وحجم الانجاز المتوقع من قبلهما والجهود التي يمكن ان يبذلاها للوصول الى هذا السلام، إلا أننا غير مستعدين إطلاقاً بأن يكون نجاحهما أو بقاؤهما في سدة السلطة على حساب مطالبنا وحقوقنا الأساسية. ولذلك فإننا لم نلتفت إلى مثل هذه الحجج والذرائع.

في كامب ديفيد طرحت القضايا الرئيسية الأربع التالية:

- **القدس**: منذ حرب ١٩٦٧ وبتاريخ «١٩٦٧/٦/٢٨» أعلنت إسرائيل بقرار من

الكنيست ضم القدس الشرقية التي احتلتها إليها موحية بأن هذه المسألة وهذه القضية أصبحت خارج الحوار ومستثناة من أية مفاوضات مستقبلية، وعلى الرغم من صدور العديد من قرارات مجلس الأمن، وأهمها:

«٢٥٢»، «٢٥٣»، «٤٦٥»، «٤٧٨»، «٢٩٨»، «٢٦٧»، وغيرها.

فإن اسرائيل استمرت في سياستها والتي تقضي ببناء المستوطنات في القدس واستكمال إجراءات الضم التي أعلنتها رسميا وتسعى لتعميدها واقعياً.

إن قرارات مجلس الأمن المشار إليها أعلاه، اعتبرت ضم القدس غير شرعي وتعاملت مع الاستيطان على أنه غير شرعي أيضاً ووجوده غير قانوني ولابد من إزالته، ولذلك وعندما نتحدث عن الاستيطان في المفاوضات فإننا نعتبر بقاءه في الأراضي الفلسطينية المحتلة مرفوضاً من حيث المبدأ والنتيجة، وذلك منذ أن وضع الإسرائيليون أول حجر في أراضي الضفة الغربية والقطاع.

في كامب ديفيد لم يحاول الإسرائيليون أن يتطرقوا إلى ملف القدس وإنما راحوا - مع الجانب الأمريكي- يماطلون في تشكيل لجنة تبحث هذا الملف حتى الأسبوع الثاني من مفاوضات الكامب.

بعد ذلك بدأ الإسرائيليون والأمريكان يطلقون البالونات حول وجهة نظرهم في الحلول الخاصة بالقدس. فقد تحدثوا مرة عن سيادة للقرى المحيطة بالقدس وحكم ذاتي لأحيائها الواقعة خارج السور، ونظام خاص للأحياء داخل السور.

ومرة أخرى تحدثوا عن سيادة للأحياء خارج السور وحكم ذاتي للقرى المحيطة ونظام خاص للأحياء داخل السور.

وفي مختلف المرات تحدثوا عن ضم أكثر من حي من الأحياء داخل السور، ولكنهم كانوا يركزون على الحي الأرمني باعتبار أن الحي اليهودي أمر مفروغ منه.

ولما كنا نرفض كل هذه المشاريع جملة وتفصيلاً، فجروا في نهاية القمة قنبلة المطالبة بالسيادة على الحرم باعتبار أن آثار هيكل سليمان موجودة في ساحة الحرم أو تحت الحرم القدسي مباشرة. كذلك طالبوا بحق الصلاة - في الحرم- لأفراد معدودين في اليوم أو في الأسبوع وبطبيعة الحال رفضنا ذلك أيضا، ولكننا وافقنا على أن يقوموا بالصلاة الى جانب حائط المبكى دون ان نقر لهم بأية سيادة عليه، وذلك انطلاقاً من قرار لجنة «شو» البريطانية التي اعترفت عام ١٩٢٩ بأن ملكية الحائط تعود للأوقاف الإسلامية إنما يحق لليهود الصلاة إلى جانبه شريطة أن لا يستعملوا البوق.

وبعد القمة ومن خلال الاتصالات والوسطاء طالبوا ببناء كنيس صغير في باحة الحرم ويكتفون به، ولما رفض طلبهم، عادوا يقترحون أن تقوم دولة إسلامية ببناء مقر لها يستعمل اليهود جزءا منه ككنيس. ولكن هذا رفض أيضاً. وبعدها جاءوا باقتراح بأن تكون السيادة لله فقط ولا يدعي أي من الطرفين حيازتها، ورفضنا هذا الاقتراح لأن سيادة الله على كل الدنيا والكون فلماذا تخصهم هنا فقط؟ إنهم يخصصونها هنا لتعود إليهم باعتبارهم - كما يدعون - أقرب إلى الله من كل شعوب الدنيا، الله الخاص بهم.

تتخذ إسرائيل مثل هذه الخطوات التي تبدو قاطعة باترة لتوحي للخصم والعدو أن لا أمل له في المطالبة ولتنزل الرعب في قلبه ووجدانه ولتجعله يشعر باليأس والقنوط من مجرد المطالبة بحقوقه وفي أحسن الحالات أن يقبل بالمساومة عليها والتنازلات عن أجزاء منها ، وهنا تكون السياسة الإسرائيلية قد حققت أغراضها لأنها تريد أن تصل بالخصم أو العدو الى حد التشكك في حقوقه أو في قدراته على استردادها وإمكانية التخلي عنها ، والوصول بالخصم أو العدو لهذه الحالة انتصار بحد ذاته ، لأن هذا يعني أن إسرائيل بدأت تحقق المكاسب بالتأثير على نفسية الطرف المقابل ومن ثم بتطبيق ذلك على الأرض ٠

لقد سمعت في عام ١٩٧٤ من المرحوم اسماعيل فهمي وزير خارجية مصر الأسبق

بأن فكرة طرحت عليهم بتأجير منتجع شرم الشيخ للإسرائيليين فترة من الزمن لأن موشيه ديان قال بشكل قاطع «إن شرم الشيخ بدون سلام أهم من سلام بدون شرم الشيخ» وهذا يعني أن قرار إسرائيل النهائي هو عدم الإنسحاب من شرم الشيخ ومن مناطق أخرى في سيناء حيث لهم فيها مصالح حيوية لا يمكن التنازل عنها ·

وبعد بضع سنوات من هذا الحديث وبفضل إصرار مصر على استعادة كل ذرة من ترابها عادت شرم الشيخ ودمرت مستوطنة ياميت المدينة الصناعية في شمال سيناء، وعادت الى السيادة المصرية أيضاً منطقة أقل من كيلو متر مربع هي منطقة طابا.

لقد اعتبر البعض أن إزالة الخط الأحمر و «التابو» عن موضوع مدينة القدس إنما هو نصر نحققه وبالتالي فقد تمكنا من إزالة ٨٠ ٪ من الخطوط الحمراء ، والحقيقة أنه لم يكن لدى إسرائيل مانع من فتح الستارة على المحرمات التي تدعيها لتجس نبض الطرف الآخر وتوحي له بأنها بدأت بالتنازلات وهي التي أبدت المرونة والتساهل وعليه أن يقابلها بالمثل ثم تبدأ بالمساومة ، وبالتالي فمهما نحقق من مكاسب ضمن إطار هذا المفهوم نبقى الخاسرين ، ولذلك فإن فتح الستائر وإلغاء الخطوط الحمراء لا يعني أكثر من مناورة تفاوضية ولا يمكن أن نطلق على مثل هذه المناورة اسم النصر أو المكسب ·

إن التعقيد الذي تتصف به مشكلة القدس لا يأتي من كونها مدينة مقدسة لدى الأديان الثلاثة وأن الصراع عليها نابع من هذه الصفة فحسب ، بل إن هناك عناصر أخرى أسهمت في تعقيد المشكلة كالسياحة الدينية التي تعتبر من أهم المصادر الإقتصادية لأية دولة ، بالإضافة الى تشابك موضوع القدس مع موضوع الإستيطان واختلاط الأمرين بحيث توحي الصورة بأنه لا يمكن فصلهما عن بعضهما بعضاً وأن التنازل المطلوب في موضوع القدس سيرافقه تنازل آخر في موضوع الإستيطان والمستوطنات تلك المستوطنات التي تحيط بالقدس من كل جانب حتى تكاد تخنقها بما في ذلك الأحياء والبيوت التي زرعت داخلها ·

ويبقى موقفنا من القدس بسيطاً وبلا أي تعقيد ، وهو أن القدس جزء من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ ، وينطبق عليها قرار ٢٤٢ ، ولا بد أن تعود لسيادتنا لنبني عليها عاصمتنا ولا مانع لدينا أن تكون القدس الشريف والقدس الغربية مفتوحتين على بعضهما بعضاً تتشاركان في الأعمال البلدية ٠

اللاجئون : لم تكن قضية اللاجئين أقل أهمية من قضية القدس ، بل ربما تكون من حيث نتائجها أكثر أهمية وصعوبة ، حيث تواجه وستواجه اعتراضات شديدة من قبل الحكومة الإسرائيلية للمحافظة عليها ، إضافة الى هذا فإن الإقرار بوجود قضية اللاجئين من قبل إسرائيل يعني مسؤوليتها عن هذه المأساة الإنسانية والسياسية المزمنة ٠

اللاجئون ، أحد المحرمات الإسرائيلية وأول خطوط إيهود باراك الحمراء ، وأبرز قضايا الإجماع الوطني الإسرائيلي التي يلتقي عليها اليمين واليسار والوسط ، المتدينون والعلمانيون ، القادمون الجدد ، والمهاجرون القدامى ٠ ولذلك فإن كل الأبواب مقفلة أمام هذه المعضلة بدءاً من الإعتراف بالمسؤولية ومروراً بمسألة العودة أو التعويض ٠ وباختصار إن مشكلة اللاجئين أمر عربي عالمي لا يعني إسرائيل من قريب أو بعيد ٠ تلك هي الأدبيات الإسرائيلية التي نراها ونقرؤها ونسمعها صباحاً ومساءً في كل وسائل إعلامهم ومن خلال بيانات وتصريحات زعمائهم ٠

وعندما ترفع الستائر وتزاح الخطوط الحمراء ويبدأ الحديث الجدي عن مشكلة اللاجئين ، وعندما يضطر الطرف الإسرائيلي لأن يسمي ممثلاً له يتفاوض عن مسألة اللاجئين ، لن تعوزه الحيلة ، لكي يبحث عن المخارج القانونية وغير القانونية ، والتاريخية والدينية والسياسية ، ولا مانع لديه من اللجوء الى التحايل والتزوير وتمويه الحقائق ليتملص من هذه المعضلة التي تؤرقه ٠

يتحدث الإسرائيليون عن أن خروج الفلسطينيين من وطنهم كان بملء رغبتهم وبدعوة صريحة من العرب وزعمائهم ، هؤلاء الذين كانوا يريدون القضاء على

إسرائيل ، وعندما فشلوا راحوا يحملون إسرائيل مسؤولية مأساة اللاجئين القانونية والأدبية ، مع أن إسرائيل لا علاقة لها إطلاقاً بهذه المأساة.

والآن وبعد مضي خمسين عاماً أو أكثر على هذه المشكلة فإن الحديث عن حق العودة أمر مرفوض تماماً ، وإذا كانت هناك ضرورة لدفع تعويضات لهم فإن إسرائيل يسعدها أن تؤسس صندوقاً دولياً ، وهي مستعدة للمشاركة فيه لإعادة إسكان وتوطين اللاجئين خارج أراضي إسرائيل بالطبع .. ولكن وحيث أن هناك مأساة موازية هي مأساة اليهود القادمين من البلاد العربية ، فإن التعويضات الدولية يجب أن تشمل هؤلاء وبالتالي لا بد أن تقسم تلك التعويضات مناصفة بين الفلسطينيين واليهود ٠

تلك كانت مطالعة الإسرائيليين حول اللاجئين وبخاصة عندما اضطروا لإزالة خطوطهم الحمراء ورفع الستار عن هذه القضية التي يعتبرون أن الخوض فيها نوع من المحرمات ، أما نحن فقد كانت حججنا على النحو التالي :

- ورد في المادة الثانية فقرة (ب) من القرار ٢٤٢ بضرورة البحث عن حل عادل لمشكلة اللاجئين ٠ ولم يتعاط أي قرار من قرارات الأمم المتحدة مع مشكلة اللاجئين إلا القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة ١٩٤٩ ، والذي ينص على «التعويض على من لا يرغب في العودة» وهذا القرار يعني أن حق العودة أولاً ومن لا يرغب يمكنه أن يطالب بالتعويض ٠ ولا بد من الإشارة الى أن الولايات المتحدة استمرت تعرضه كل سنة على الأمم المتحدة لتجديد اعتماده من قبل المنظومة الأممية ، حتى سمي)noituloseR ybaB naciremA(

- ثبت من خلال شهادات المؤرخين الإسرائيليين الجدد بأن السبب الرئيسي لخروج اللاجئين من بلادهم هو المذابح المتعمدة التي ارتكبتها المنظمات الصهيونية والتي كانت تسعى من ورائها الى إخلاء البلاد من أهاليها ٠ وقد جاء هؤلاء المؤرخون على ذكر مذابح لم تكن مشهورة من قبل مثل مذبحتي الطنطورة وعين الزيتون ٠ إذاً المسؤولية القانونية تقع على عاتق إسرائيل ، وهذا يعني أن من حق

اللاجئين الاختيار بين العودة أو التعويض على أن يكون خيار العودة أولاً ٠

- إن التعويضات يجب أن تقدم من خلال صندوق أموال الغائبين الذي أسسته إسرائيل عام ١٩٤٩ ، من أجل الإشراف وتسيير واستثمار أموال الغائبين العرب الذين حرموا من أملاكهم ، ولذلك فإن التعويضات يجب أن تشمل من يرغبون في العودة أيضاً وذلك تعويضاً عن استعمال أراضيهم وعن المعاناة التي أصابتهم طيلة خمسين عاماً أو يزيد ، وبطبيعة الحال فإن التعويضات يجب أن تشمل الدول المضيفة للاجئين وهي الأردن وسوريا ولبنان ومصر والعراق والسلطة الفلسطينية ، لو طبق هذا القرار وقت صدوره لما احتاج الذين يقررون العودة للتعويض ولما احتاجت أيضاً الدول المضيفة الى ذلك أما وأن هذا القرار لم يطبق ومضى على صدوره أكثر من خمسين عاماً فإنه بذلك يستحق العائدون التعويض وكذلك الدول المضيفة ٠

- ومع ذلك لم يخجل الوفد الإسرائيلي من القول بأن أموال الصندوق قد صرفت وتم صرفها بناء على قانون إسرائيلي ، ولذلك علينا أن ننسى تماماً هذه الأموال وأن نفكر فقط بالصندوق الدولي في الوقت الذي استمر فيه في ادعائه بأن التعويض يجب أن يشمل يهود البلاد العربية ، من جهتنا رفضنا هذه الحجة تماماً مؤكدين على أن اليهود جاءوا الى إسرائيل بدفع من المنظمة الصهيونية وأنهم باعوا ممتلكاتهم قبل حضورهم ٠ ومع ذلك فإذا كانت لهم أية ادعاءات فليذهبوا الى الدول التي خرجوا منها ويسألوا عن أملاكهم التي بقيت ، هذا إن بقيت ، أما أن يساوى بين مأساة اللاجئين الفلسطينيين وبين رحيل اليهود من البلاد العربية فهذا ما لا نقبله بداية ونهاية لأنه لا توجد أية علاقة أو صلة بين مأساة اللاجئين وبين يهود البلاد العربية ٠

- عندما دخلنا في تفصيل عدد اللاجئين ، ادعى الجانب الإسرائيلي بأن عدد اللاجئين لا يزيد على ١٥٠ ألف لاجئ غادروا بيوتهم ، ولكننا واجهناهم بالأرقام الرسمية الدولية وحتى الإسرائيلية حيث تقول أرقام الأمم المتحدة بأن عدد اللاجئين ٩٥٠ ألفاً بينما تقول الأوساط الرسمية الإسرائيلية بأنهم ٧٥٠ ألفاً , وأياً كان العدد فالمسألة تتعلق بالمبدأ والحق ٠

- وتجدر الإشارة هنا ، وهذا ما أوضحناه للإسرائيليين الى أن حق العودة يشمل العودة الى إسرائيل وليس الى الدولة الفلسطينية لأن أراضي السلطة الفلسطينية التي ستكون دولة فلسطين لم تكن طاردة للاجئين بل مستوعبة لهم ، ولذلك لا يوجد إطلاقاً لاجئ خرج من غزة أو الخليل أو نابلس ، فكل أهالي هذه المدن بقوا فيها واستقبلوا لاجئين من الجوار حتى أصبح ٧٠٪ من سكان قطاع غزة لاجئين و ٤٠٪ من سكان الضفة لاجئين ، ولذلك فعندما نتحدث عن حق العودة نتحدث عن عودة اللاجئين الى إسرائيل لأنها هي التي طردتهم ولأن أملاكهم هناك ٠

الحدود: معروف أن الشعب الفلسطيني كان يملك ٩٤٪ من أرض فلسطين عشية إصدار مشروع التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ ، وأن العرب كانوا يعدون ١ر٢ مليون نسمة ، بينما يعد اليهود ٦٠٠ ألف نسمة ، ومعروف أن قرار التقسيم أعطى اليهود ٥٦٪ من أرض فلسطين بينما أعطى العرب ٤٣٪ وأن إسرائيل احتلت إثر حرب ١٩٤٨ ما يعادل ٧٨٪ من فلسطين وبقي ٢٢٪ التي تشكل مساحة الضفة والقطاع ٠

وفي عام ١٩٦٧ احتلت إسرائيل باقي أراضي فلسطين بالإضافة الى الجولان وسيناء ٠

وعندما بدأت مفاوضات المرحلة النهائية عرض الإسرائيليون ٦٦٪ من أراضي الضفة كصفقة أولية قابلة للتعديل البسيط ، ولكنهم كانوا يتحدثون في الكواليس عن رفع هذه النسبة الى حدود الثمانين بالمئة ٠

وقبل قمة كامب ديفيد بشهر تقريباً جرى حوار معمق بيننا وبين إيهود باراك حول قضايا الحل النهائي ومنها قضية الحدود ، وقد سألناه سؤالين :

- إن الشعب الفلسطيني يسأل عرفات : لماذا أعادت إسرائيل للدول العربية المحيطة كل أراضيها المحتلة ، بينما تصر على أن تضم أجزاء مهمة من أراضينا إليها؟

- ولماذا فكت إسرائيل مستوطناتها في سيناء وستفكك بناء على تصريحاتكم

المستوطنات في الجولان ؟

فأجاب :

- بالنسبة للحدود ، ليس بيننا وبينكم حدود دولية ٠

- وبالنسبة لكم فلم تكونوا في ذلك الوقت شعباً ، بمعنى أن القرار ٢٤٢ ينطبق عليكم ٠

- أما المستوطنات فالأمر في الضفة والقطاع يختلف عن سيناء والجولان ، ولذلك لا نستطيع إزالة المستوطنات هنا ٠

فأجبناه :

- إذا لم تكن الحدود الحالية دولية فلنعد الى الحدود الدولية التي أقرها القرار ١٨١ ، فهي الحدود الدولية الوحيدة المعترف بها ، وبناء عليها تم الإعتراف بإسرائيل دولة في الأمم المتحدة ٠

- في عام ١٩٤٨ كنا شعباً متكامل العناصر وكانت لنا حكومة هي حكومة عموم فلسطيني ، وفي عام ١٩٥٠ قرر هذا الشعب بمؤتمر شعبي عقد في أريحا أن يؤسس اتحاداً فدرالياً مع الأردن وتشكلت في حينه المملكة الأردنية الهاشمية٠

- أما مسألة الإستيطان ، فالإستيطان واحد وهو نتاج الإحتلال وبالتالي لا بد من إزالته إشارة الى معاهدة جنيف الرابعة سنة ١٩٤٩ واتفاقية لاهاي سنة ١٩٠٧ ٠

كان وراء المنطق الإسرائيلي الملتوي فرض الأمر الواقع والتهام ما يمكن من الأرض الفلسطينية إضافة الى ما التهم والإحتفاظ بالمستوطنات كما هي ٠

وهذا ما ظهر في كامب ديفيد عندما استقر العرض الإسرائلي على ضم ١١٪ من أراضي الضفة مقابل ١٪ يضم الى قطاع غزة بالإضافة الى ضم ١٥ ـ ٢٠٪ من نهر

الأردن والاحتفاظ بمواقع متواصلة في وادي الأردن لمدة ١٠ ـ ١٢ سنة ٠

وهكذا فقد كانت مسألة الحدود والإستيطان فجوة أخرى واسعة لا تقل أهمية عن مسألة اللاجئين والقدس ، وإذا نظرنا الى المواقف المتباعدة والفجوات الواسعة نعرف أن إمكانية جسرها أمر في غاية الصعوبة ، وهذا ما يفسر عدم النجاح الذي أصاب قمة كامب ديفيد ٠

لقد أفهم الإسرائيليون والأمريكان بأننا يمكن أن نقبل بهذه التنازلات وبأن نسد الفجوات على حساب شعبنا وأرضنا ومقدساتنا ، ولذلك سارعوا الى عقد كامب ديفيد بدون تحضير ، وتشبثوا بمواقفهم تجاه القدس واللاجئين والحدود وحتى الأمن واعتبروا أن ما عرضوه إنما هو السقف الذي لا يمكن لهم أن يتجاوزوه ٠

ورد في إعلان المبادئ «اتفاق أوسلو» أن الهدف من المفاوضات هو تطبيق القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وهذا أوضح بما لا يقبل الجدل أن هذين القرارين واجبا التطبيق ، ولكننا كنا نلاحظ أن ا لإسرائيليين بدأوا يضيقون بهذه المقولة ويتذمرون من ذكرنا لها ، وفي الوقت نفسه يتحدثون عن مرجعيات تاريخية ودينية ويعتبرونها الأساس للمفاوضات ٠

وكثيراً ما يستندون الى وقائع دينية وأساطير وخرافات عندما يطالبون بالحرم ليكون تحت سيادتهم بحجة أن الهيكل الثاني كان في ذلك المكان ، وفي نفس الوقت يتحدثون عن مئات المواقع التي يعتبرونها مواقع دينية أو مقدسة ولذلك لابد من الاحتفاظ بها والسيطرة عليها. ومن الأمثلة على ذلك أنهم يطالبون بقرية سلوان القريبة من القدس بحجة أنها مدينة داود.

إن المدخل للمفاوضات الذي يتبعه الإسرائيليون إنما هو نوع من المساومة والبحث عن المكاسب اليومية والآنية وأسلوب أصحاب الدكانين والبازارات. وهم بهذا الأسلوب لا يمكن ان يصلوا إلى حل دائم وثابت وإنما يسعون إلى سلام هش قصير العمر، أو هدنة أو وقف إطلاق النار.

الانتفاضات الجماهيرية :

ونتيجة لمواقف إسرائيل التفاوضية، والأسس التي أقامت عليها حججها وبراهينها ومطالبها، تفجرت ثلاث انتفاضات جماهيرية عارمة عبر فيها الشعب عن غضبه واحتجاجه ورفضه لكل هذه المواقف واستنكاره لها.

فقد قامت انتفاضة النفق في شهر سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٩٦ وأدت إلى سقوط عشرات الشهداء والجرحى، وكان سببها المباشر إمعان إسرائيل في إجراء الحفريات تحت الأقصى بحثا عن الهيكل المزعوم وتمهيدا لتدمير المسجد وما حوله. أما السبب غير المباشر فهو سياسة حزب الليكود الذي وصل إلى الحكم في حينه، تلك السياسة العدمية التي تنكر الاتفاقات والحقوق وترفض الاعتراف بالسلطة والمنظمة معا.

ثم جاءت انتفاضة النكبة والمطالبة بتحرير الأسرى يوم ٥/١٥ عام ٢٠٠٠ لتعبر عن رفض الشعب لنتائج هذه النكبة وتؤكد حقه في الاستقلال ووقف ارتهان الأسرى للمساومة على حريتهم، وقدم فيها شعبنا أيضا عشرات الشهداء ومئات الجرحى والمعاقين.

أما الانتفاضة الثالثة فقد كانت القمة في الاحتجاج والاستنكار وانفجرت على خلفية زيارة شارون للأقصى وتدنيسه لهذا المكان المقدس. إلا أن الزيارة كانت القشة التي قصمت ظهر البعير وقد سبقها الإحباط والقنوط من نتائج قمة كامب ديفيد التي بينت تعنت الإسرائيليين وصلفهم وإصرارهم على فرض خرافاتهم وأساطيرهم وتقديمها على المرجعية الدولية التي ألزموا أنفسهم بها، وتفضيلها على القانون الدولي والشرعية الدولية.

وهكذا كانت الانتفاضات الثلاث موقفا شعبياً يسند الموقف الرسمي ويعززه ويقف صامداً دون المطالب الإسرائيلية التي تجاوزت كل الحدود، ويوجه رسالة إلى إسرائيل

والعالم اجمع بأن الشعب يقف بقوة إلى جانب حقوقه التي أقرتها له الشرعية الدولية وانه لا يمكن التنازل أو التراجع عنها مهما بلغت مظاهر القوة والعدوان من الجانب الإسرائيلي.

وقد كان لانتفاضة الأقصى صدى واسع لدى كل الشعوب العربية والإسلامية التي هبت هبة رجل واحد وبصوت واحد تعلن دعمها وتأييدها لأطفال الحجارة، وتجاوز صداها إلى شعوب العالم. وما القمة العربية في القاهرة والقمة الإسلامية في الدوحة إلا رد عربي إسلامي واضح على العدوان الإسرائيلي ودعم ومساندة لشعب فلسطين الذي أثبت أنه في الملمات والأيام الصعبة قادر على الدفاع عن نفسه مهما كان ضعفه ومهما كانت قوة الآخرين.

نحن نعرف أن الطريق سيكون طويلا، وأن المسار شاق وصعب وأن المفاوضات معقدة، وأن مواضيعها أكثر تعقيدا، ولكن ما نعرفه أيضا أننا نطالب بحقوقنا ونسعى لحل عادل ودائم وثابت ولن نقبل بأي حال من الأحوال حلا بأي ثمن.

ومـاذا بعـد ؟؟

يوم ٢٠٠٠/١١/٩ ، وقع لقاء ثنائي بين الرئيس كلينتون والرئيس عرفات في البيت الأبيض وقد تناول هذا اللقاء القضايا التالية:

- أكد عرفات أن الجانب الفلسطيني متمسك بالوساطة الأمريكية وأن بعض التصريحات التي تنفي ذلك لا تمثل الموقف الفلسطيني الرسمي إلا أننا نرى ضرورة توسيع قاعدة الوساطة لتشمل روسيا وأوروبا والأمم المتحدة ومصر والأردن، وأن نموذج شرم الشيخ كان مفيداً ويمكن أن يحتذى به. ولذلك فإن انضمام أي طرف لعملية السلام لن يكون بديلا للأمريكان وإنما داعم لوساطتهم.

- استعد الجانب الفلسطيني لمفاوضات تستغرق ما تبقى من ولاية كلينتون وذلك بناء على سؤال أمريكي، كما أشار الجانب الفلسطيني إلى أن هذه المدة قد تكون كافية ومفيدة، وذلك للاستفادة من خبرة الرئيس كلينتون التي لا تضاهيها خبرة كلا المرشحين للرئاسة. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، هل الجانب الإسرائيلي مستعد لإنجاز حل نهائي عادل يستجيب للشرعية الدولية خلال هذه المدة؟

- كرر الجانب الفلسطيني موقفه من قضايا المرحلة النهائية، الموقف الذي ثبت في قمة كامب ديفيد وذلك فيما يتعلق بالقدس والحدود واللاجئين والأمن والمستوطنات.

- ألمح الرئيس الأمريكي إلى إمكانية إجراء تعديلات على السقف الإسرائيلي الذي طرح في كامب ديفيد ولكنه لم يوضح حدود هذه التعديلات ومداها. إلا أن مثل هذه الإشارة تسيل لعاب بعض الهواة أؤلئك الذين يقعون بمصيدة الإشارات الإيجابية والتنازلات اللفظية والحلول السهلة.

لم تتطل علينا فكرة تعديلات السقف الإسرائيلي لأن هذه التعديلات لن تصل إلى مستوى المطالب الفلسطينية وإنما ستبقى في حدود الفجوة التي تفصل بين الموقفين.

- أكدنا على ضرورة تأسيس لجنة التحقيق وبدء عملها بسرعة، كذلك تحدثنا عن تأمين الحماية للشعب الفلسطيني بإرسال قوة دولية لتحقق هذا الغرض. إلا أن الرئيس الأمريكي احتج بضرورة موافقة إسرائيل على مثل هذه القوة.

- أعطى أبو عمار مذكرتين للرئيس كلينتون حول الأوضاع الاقتصادية نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية، وكذلك حول النشاطات الاستيطانية المسعورة التي لابد أن تتوقف فورا لأن استمرارها ووجودها إنما هو نوع من الاستفزاز للشعب الفلسطيني.

- أشار كلينتون إلى أنه سيستقبل باراك وأنه إذا وجد ضرورة لوفد أو مبعوث من طرفنا سيطلبه وذلك لوضعنا في الصورة من جهة، ومن جهة أخرى لوضع آلية للقاءات في المستقبل.

- بدأ اللقاء بشرح مفصل عن الأوضاع الأمنية في أراضي السلطة الفلسطينية بين الجيش الإسرائيلي وجماهير الشعب الفلسطيني.

- في اعتقادي أن هناك سيناريو في ذهن الجانب الأمريكي لاستئناف عملية السلام على النحو التالي:

١- تهدئة الأوضاع الأمنية في المنطقة.

٢- المرور في فترة زمنية معقولة لاستعادة الثقة.

٣- البدء بالمفاوضات.

متى ستتم التهدئة؟ وما هي الإجراءات المطلوبة لاستعادة الثقة بين الأطراف؟ وما هي مطالب كل طرف؟ وهل سيكون من ضمن هذه المطالب تطبيق ما تبقى من قضايا المرحلة الانتقالية؟ وما هو الشكل الذي ستكون عليه رعاية هذه المفاوضات؟؟

أسئلة لا ردود عليها في الوقت الحاضر..

تساؤلات إسرائيلية:

وأختتم حديثي هذا بأن انقل لكم ما قرأت وسمعت من مؤرخين وكتّاب وسياسيين إسرائيليين عن أخطاء ارتكبتها إسرائيل خلال مسيرة الخمسين سنة الماضية، تلك الأخطاء التي يدعي ناقلوها ومحللوها بأنها تحمل في طياتها نذير شؤم لمستقبل دولة إسرائيل.

أنقل هذه الأخطاء وأسردها لنحللها معا ولنرى ما تنطوي عليه من صحة أو دقة أو جدية. وأيا كانت نتيجة التحليل فإن من واجبنا أن نتابع ما يقولون، وما يكتبون وما يحللون. وان نأخذ العبرة ونبني على النتيجة، وبالتالي فإن علينا أن لا نكون كما قال عنا موشيه ديان، بأننا شعب لا يقرأ وإن قرأ لا يفهم وإن فهم لا يستفيد.

أولاً: هل أخطأت إسرائيل بأن سمحت لـ ١٦٨ ألف عربي أن يبقوا في بيوتهم بحيث يصبحون بعد نصف قرن مليون إنسان أي ما يعادل ٢٠٪ من مجموع سكان دولة إسرائيل؟

ثانيا: هل أخطأت إسرائيل عندما جلبت اليهود الشرقيين إليها بعد إقامتها؟ وهل كان جلبهم ليكونوا في أسفل السلم الاجتماعي؟ وهل بقي هؤلاء في الدائرة التي رسمت لهم؟ ألا يشكلون تناقضاً حضارياً وثقافياً واجتماعياً مع المجتمع الاشكنازي القادم من الغرب؟ والذي يدعي أنه هو الذي أقام الدولة وحده وأن لا حق لأحد غيره بالاستفادة من هذا الإنجاز؟

ثالثا: هل أخطأت إسرائيل عندما أجبرت حوالي مليون فلسطيني على مغادرة بيوتهم عام ١٩٤٨؟ ألا يشكل وجودهم في مختلف بقاع العالم وفي أحوال مزرية، صرخة سياسية وإنسانية تذكر العالم في كل لحظة بالظلم والاضطهاد الإسرائيلي، مما يبقي الصراع حياً في الأذهان؟

رابعاً: هل أخطأت إسرائيل عندما احتلت الضفة الغربية واستمرت في احتلالها الأمر الذي أتاح للشخصية الفلسطينية وللدور الفلسطيني المستقل أن ينمو بحيث يستحيل تجاوزه؟

خامساً : هل أخطأت إسرائيل باجتياحها لبنان، حيث طرأ تغيير على موقع منظمة التحرير الفلسطينية من الناحية الجغرافية والديمغرافية والسياسية والعسكرية؟ وهل كان لصالح إسرائيل أم ضدها؟

سادساً: هل أخطأت إسرائيل عندما جلبت مليون روسي نصفهم من المسيحيين والمسلمين وأنصاف أو أرباع اليهود، بحيث خلقت تناقضاً حضارياً وفكرياً وثقافياً واقتصادياً بين هؤلاء من جهة وبين اليهود الشرقيين من جهة أخرى؟

سابعاً: هل أخطأت إسرائيل في توقيع اتفاق أوسلو، وفي الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني بحيث أتاحت للوجود الفلسطيني أن يستقر في الوطن بدلاً من بقائه في الشتات؟

طبعت لدى شركة أبوظبي للطباعة والنشر [بن دسمال]

إصدار : مركز زايد للتنسيق والمتابعة

أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة

ص.ب: ٥٧٢٧ - تلفون: ٦٦٦٦١٣٠ (٠٠٩٧١٢) - فاكس: ٦٦٦٣٠٨٨ (٠٠٩٧١٢)